مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ISSN : 1112 -7163 E-ISSN: 2588-1892
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

العلاقات الجزائرية الإيرانية: من التقارب إلى القطيعة إلى التقارب الحذر

Shifts in Algero-Iranian Relations: between Rapprochement and Repture to Cautious Rapprochement

شريفة كلاع
جامعة الجزائر3، (الجزائر)، cherifaklaa@gmail.com

تاريخ الاستلام:14-03-2021 تاريخ القبول: 25-10-2021

ملخص -

تسعى إيران إلى بناء وإقامة شبكة علاقات مع جميع الدول، وكذا تجديد تلك العلاقات القديمة مع البعض منها، من أجل كسر حاجز العزلة المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية، ولإيجاد منفذ لها في منطقة المغرب العربي التي لطالما أرادت أن يكون لها موطن نفوذ فيها، ولذلك فإن محاولة رصد محاولات نفوذها وتغلغلها في هذه المنطقة يستدعي دراسة كل دولة على حدا، ولذلك سيتم في هذا البحث تقديم دراسة عن طبيعة العلاقات الجزائرية الإيرانية، والتي مرت بفترات متقطعة من خلال اعتماد المنهج التاريخي الذي يساعد على فهم الإلمام بالموضوع، ليخلص البحث إلى نقطة محورية وهي أن هناك تقاربا جزائريا حذرا مع إيران في ظل محاولات هذه الأخيرة التغلغل في المنطقة المغاربية وعلى وجه الخصوص الجزائر، بالموازاة مع العلاقات الجزائرية الخليجية المتينة.

الكلمات الدالة-

العلاقات الإيرانية الجزائرية؛ القطيعة؛ التقارب؛ الثابت والمتغير؛ الاستقرار والاضطراب.

المؤلف المرسل: شريفة كلاع: cherifaklaa@gmail.com

Abstract -

Iran Seeks To Establish A Network Of Relations With All Countries, And Renew Those Old Ones, Aiming To Break The Barrier Of Isolation Imposed On It By The United States Of America And The Western Powers, And To Find An Outlet For Influence In The Maghreb Region. Thus, The Attempt To Understand And Analyses Its Attempts, Influence And Penetration Requires A Scientific Focus. This Research, Presents The Developed Nature Of The Algero-Iranian Relations, Which Went Through Intermittent Periods Through The Adoption Of The Historical Method That Helps To Understand The Familiarity With The Topic, To Conclude The Research To A Pivotal Point, "Cautious Algerian" Rapprochement With Iran In Light Of The Latter's Attempts To Penetrate The Maghreb, And In Particular Algeria, In Parallel With The Strong Algerian-Gulf Relations.

Key Words-
Algeria; Iran Relations; Repture; Rapprochement; Constant And Variable; Stability And Turmoil.

1. - مقدمة

لقد شهدت العلاقات الجزائرية الإيرانية منذ خمسينيات القرن العشرين إلى الوقت الراهن، فترات مفصلية تراوحت بين التقارب والقطيعة وبين الاستقرار والاضطراب، خاصة في ظل رغبة السياسة الخارجية الايرانية منذ قيام ثورته سنة 1979 في تصدير نموذج الثورة وأن تكون لها موطن قدم بالجزائر والتي تعتبر بوابة الدخول إلى منطقة المغرب العربي، وهو ما جعلها تسعى لإحياء تلك العلاقة القديمة التاريخية، الأمر الذي شكل نقطة تحول لاستغلال الجو العام في العلاقات الدولية والتأسيس لسياسة ناعمة تجاه دول المنطقة، تأخذ من نشر التشريع أداة رئيسية لها، ولذلك تأتي هذه الدراسة كقراءة لأهم المحطات التاريخية للتعاون أو الصدام بين الجزائر وإيران وكذا دراسة عوامل التقارب وخاصة خلال السنوات الأخيرة، خاصة وأن موضوع العلاقات الإيرانية مع دول شمال إفريقيا وبالأخص دول المغرب العربي والجزائر تحديدا يعرف ندرة كبيرة

على مستوى المراجع وعلى صعيد الأبحاث الجامعية الأكاديمية، وعليه نحاول في هذه الدراسة أن تعد مساهمة بشكل كبير في التعريف بالموضوع المدروس وتحديد ملامح ومرتكزات العلاقات الإيرانية الجزائرية.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تبيان واقع العلاقات الجزائرية الإيرانية، من خلال التعرف على الثابت والمتغير في تلك العلاقات، كما يكمن هدفه أيضا في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع فترات التقارب الكبير بين الدولتين مرورا بتبيان مشاهد ودوافع القطع النهائي لتلك العلاقات، وصولا إلى عودة العلاقات والتقارب الجزائري الحذر من إيران.

الإشكالية: وتتمثل فيما يلي: ما هو واقع العلاقات الجزائرية الإيرانية؟

الفرضية: وتكمن فيما يلي: لقد ألقت الثوابت والمتغيرات بضلالها على العلاقات الجزائرية الإيرانية، ما جعلها تمر بمراحل التقارب، القطيعة ثم التقارب الحذر وفقا للظروف التي أوجدتها.

عناصر البحث: سنحاول من خلال هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع: "العلاقات الجزائرية الإيرانية: من التقارب إلى القطيعة إلى التقارب الحذر"، وذلك من خلال تناول المحاور التالية:

1 - أهداف توسيع النفوذ الإيراني في دول المغرب العربي.
2 - أهمية الجزائر وفقا للرؤيا الاستراتيجية الإيرانية.
3 - الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية الإيرانية.
4 - تجليات محاولات التغلغل الإيراني في الجزائر وأدواته.

2. - أهداف توسيع النفوذ الإيراني في دول المغرب العربي:

لقد حاولت إيران تعزيز نفسها للقيام بدور القيادة في العالم الإسلامي ومحاولة أداء دور الدولة الإقليمية العظمى، وذلك من خلال منظومة علاقات التعاون الوظيفي (بأشكاله المختلفة) معتمدة على موقعها الجغرافي وثقلها البشري والاقتصادي بالاعتماد أيضا على المحدد الإيديولوجي الديني وشبكة علاقاتها المتميزة مع الدول المحورية في أقاليمها (كلاع، 2015، ص 11)، ولعل اهتمامها بمنطقة دول المغرب العربي لم يأتي من عدم.

وبالنظر إلى مسار العلاقات الدبلوماسية الإيرانية بدول المغرب العربي؛ فإنه يبدو جليا حالة التوتر والتي أصبحت السمة الرئيسية التي طبعت ذلك

المسار، إذ شكل نهج إيران بسياسة تصدير الثورة عاملا أساسيا في تقويض علاقاتها بدول المنطقة (السلامي، 2021)، خاصة في ظل الاتهامات الموجهة إليها من طرف الولايات المتحدة والدول الأوروبية وحتى من الدول العربية والمغاربية بدعمها للإرهاب منذ انتصار الثورة الإسلامية فيها، وتقوم هذه الاتهامات على مجموعة من الاعتبارات منها؛ المفهوم الإيديولوجي لتصدير الثورة لإقامة حكم إسلامي تحت القيادة الدينية والسياسية، وذلك من خلال تأسيس أحزاب موالية في كل من لبنان والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول شمال إفريقيا، وكذا احتضان بعض المتطرفين الدينيين والأصوليين الإسلاميين وتقديم ملجأ لهم، والدعم العسكري والمالي لهم مثلما قامت به من خلال الأزمة السياسية في الجزائر ووقوف إيران إلى جانب الإسلاميين المتشددين (بخاري، 2011، ص 111)، إذ تسعى إيران إلى تجسيد مشروع الإحياء الإمبراطوري الإيراني في دول الإقليم المغاربي، والذي يركز في محدداته الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي على المزاوجة بين القوتين الناعمة والصلبة لاختراق المنطقة وتعزيز الدور الإيراني فيها وفك عزلة إيران في محيطها الخليجي، وقد مثل المناخ المتصاعد في مجال الحريات الفردية في المنطقة بعد الحراك العربي، وفشل نموذج تصدير الثورة، نقطة تحول لاستغلال الجو العام والتأسيس لسياسة ناعمة تجاه دول المنطقة، تأخذ من نشر التشريع أداة رئيسية، حيث أظهر تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية في العالم لسنة 2014 ارتفاع نسبة التشيع في دول المغرب العربي، حيث يتواجد حسب التقرير ثمانية آلاف شيعي في المغرب وسبعة آلاف في الجزائر، ونفس العدد في تونس، ولا يخلو التغلغل الإيراني في منطقة العربي من أبعاد جيوبوليتيكية، فإن كانت السياسة الخارجية الإيرانية تخضع للإيديولوجيا الدينية وتجعل من الطائفية أداة؛ فإن توسيع النفوذ وتحقيق المصالح يبقى أهم أهدافها في إقليم المغرب العربي، إذ تسعى إيران جاهدة للرفع من منسوب تأثيرها في سياسات دول المغرب العربي من خلال المزاوجة بين القوتين الصلبة والناعمة لوضع موطئ قدم لها في المنطقة، مستحضرة تجارب تاريخية سابقة مكنتها من تأسيس حزب الله في لبنان، وجماعة الحوثيين في اليمن، بمعنى أن الاعتماد على الإيديولوجيا الدينية ليست سوى مدخل لتحقيق التوسع الجيوسياسي الذي تهدف له (السلامي،

2021)، ومن ثمة فإن أهداف توسيع النفوذ الإيراني في دول المغرب العربي يمكن أن نوردها في ما يلي:

1 - فك العزلة المفروضة على إيران من خلال سياسة الحصار الأمريكي الغربي عليها، خاصة بعد نجاحها النسبي من خلال التوجه شرقا إلى الدول الآسياوية (بخاري، 2011، ص 114).

2 - جلب المزيد من الدول الأصدقاء من خلال اعتماد سياسة الاعتدال والتفاهم والحوار والدبلوماسية، وهي الفكرة التي طرحها الرئيس الإيراني السابق " محمد خاتمي"، والتي رحبت بها دول أوروبا وتبنتها هيئة الأمم المتحدة لتصبح شعار سنة 2001، خلافا للشعارات الثورية التي أدت إلى عزل إيران، من أجل اختراقها للحصار الأمريكي الغربي عليها (بخاري، 2011، ص 120)، وهو ما تجسد فعلا من خلال السياسة الانفتاحية التي اتبعها "خاتمي" ودورها في إعادة نوع من الثقة في علاقاتها الخارجية مع الجزائر.

3 - العمل على تبني مواقف مشتركة حيال غالبية القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية (بخاري، 2011، ص 105)، وضمان دعم الدول المغاربية سواء كلها أو على حدة للجانب الإيراني.

4 - ضمان حليف قوي في منظمة "أوبك" وهو الطرف الجزائري من أجل التنسيق البيني واعتماد سياسة موحدة.

5 - سعي إيران إلى أسلمة جميع أنظمة العالم العربي والإسلامي، وباعتبار الجزائر قطبا مهما في المنطقة المغاربية، فإن هذا سيفتح لها المجال إلى التطرق لدول الجوار ويسهّل من مهمتها (بخاري، 2011، ص ص 64 – 65).

3. - أهمية الجزائر وفقا للرؤيا الاستراتيجية الإيرانية:

في هذا السياق تنبغي الإشارة إلى أهمية القارة الإفريقية عموما بالنسبة للرؤية الاستراتيجية الإيرانية، ويبدو ذلك من خلال حجم زيارات المسؤولين الإيرانيين لهذه القارة، إذ استضافت إيران سنة 2010 منتدى التقارب الفكري بين إيران وإفريقيا، شارك فيه أكثر من 30 دولة إفريقية، حيث حضره رئيس السنغال وملاوي ورئيس برلمان ساحل العاج، بالإضافة إلى وزراء خارجية وصناعة وصحة وتربية وتعليم وإعلام وعدد من الأكاديميين والاقتصاديين (القصير، 2014، ص 7)، كما تولي إيران عناية كبيرة بمنطقة المغرب العربي على وجه

الخصوص على اعتبار أنها جزء من القارة الإفريقية، فالملاحظ للسياسة الخارجية الإيرانية يرى أن النظام الايراني قد تبنى حلما وواقعا يريد تجسيده منذ قيام ثورته سنة 1979 رغم ما شهده هيكله السياسي من تغيير، إلا أن الأفكار بقيت ما بقيت المصلحة الايرانية قائمة، بحيث تسعى ايران وبجهد حثيث لتجذير نفوذها داخل كل بلد ترى فيه أنه يخدم مصالحها، حتى ولو أنه يتعدى ذلك حدودها الجغرافية ونطاقها الإقليمي، وهذا ما شهدته العلاقات الجزائرية الإيرانية طيلة عقود من العلاقات الدبلوماسية، الأمر الذي جعل من المرشد الإيراني الأعلى "علي خامنئي"، والذي أراد خلق أرضية مشتركة تضم الجزائر، والذي قال عنها: "بأن لها نظرة مشتركة مع ما تراه ايران في حربها بما أسمته التطرف الديني والذي من شأنه أن تشكل جبهة تولد علاقة روحية بين البلدين (إيران والجزائر بعد تاريخي بين المصلحة والمنفعة، 2020)، ولعل مقولته هذه إشارة إلى مدى أهمية الجزائر وفق المنظور والرؤيا الاستراتيجية الإيرانية، وعليه تعول إيران على أهمية الجزائر من خلال العديد من القضايا أهمها:

1 - تدعيم التحالف الدولي بشأن الملف النووي الإيراني، من خلال زيادة تأمين حق إيران في امتلاك القدرات النووية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك أمراً "غير قابل للتفاوض" (كلاع، 2015، ص 284).

2 - فتح أسواق جديدة أمام السلع الإيرانية.

3 - الارتقاء بمجالات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري (كلاع، 2015، ص 281).

4 - كسب حلفاء جدد في منطقة دول المغرب العربي وهذا ما تعول عليه إيران من ضمان لحلفائها التاريخيين القدماء كالجزائر مثلا (إيران والجزائر بعد تاريخي بين المصلحة والمنفعة، 2020).

5 - دعم التحالف الجزائري الإيراني من خلال موقفهما داخل "أوبك"، حيث تستمد العلاقات الجزائرية الإيرانية قوتها من التنسيق الحاصل داخل "أوبك"، والرافض لسياسات إغراق السوق الدولية بالنفط.

6 - تلاقي أجندات الدولتين تجاه العديد من القضايا والأزمات الدولية كالأزمة السورية مثلا (السلامي،2021).

ومن ثم فإن؛ تسعى إيران إلى أن تصبح الجزائر ذات مكانة هامة في التخطيط الاستراتيجي الأمني الإيراني، فقد كانت الجزائر على الدوام الجسر الذي تعبر منه إيران إلى دول المغرب العربي نتيجة تاريخ العلاقات بين الدولتين رغم مرورها بسنوات قطيعة، وقد أصبحت تعمل بشتى الوسائل على تحقيق نفوذ ومكانة لها انطلاقا من موقع ومكانة الجزائر في المنطقة المغاربية، وهو محور يحقق لها مزايا استراتيجية هامة للقيام بدور مؤثر في قضايا دول المنطقة وحتى تلك التي لها الصلة الدولية أيضا.

4. - الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية الإيرانية:

لقد حافظت إيران على علاقات وثيقة مع الجزائر منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي، حيث كانت من بين أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الجزائر، وبعد قرابة عامين من استقلال الجزائر افتتحت إيران ممثلية لها فيها، وانتدبت سفيرا إلى الجزائر، وكذلك فعلت الجزائر بعد أربع سنوات من استقلالها (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020)، ويهتم هذا المبحث بدراسة تطور العلاقات الإيرانية – الجزائرية، وأهم المحطات التاريخية للتعاون أو الصدام بين الدولتين، ثم دراسة عوامل التقارب وخاصة خلال السنوات الأخيرة، وذلك على اعتماد تقسيم المراحل على النحو التالي:

1.4. - مرحلة التقارب:

تعود العلاقات الدبلوماسية والتقاربية بين الجزائر وإيران إلى أيام ثورة التحرير الجزائرية، وذلك من خلال السعي الجزائري لتدويل أهدافه وقضيته الثورية وكسب التأييد الإقليمي والدولي والاستقلال من الاستعمار الفرنسي، وإيجاد صدى إقليمي ودولي لتحقيق هذا المسعى نظرا لما له من أهمية بالغة في إيجاد دعم سياسي وعسكري وحتى دعم معنوي، فقد زار وفد من جبهة التحرير الوطني برئاسة "أحمد فرنسيس" إيران، والتقى خلالها بنائب الأمين العام للدولة للشؤون الخارجية، حيث صرح هذا الأخير بأن إيران سوف تقف إلى جانب الثورة الجزائرية المقدسة، كما التقى الوفد الجزائري بمفتي الديار الإيرانية "حسين إمامي"، وهو ما مهد الطريق إلى لقاء الرئيس "محمد بني صدر"، إذ لقي الوفد الجزائري دعما قويا، وهو ما جعل إيران تكون من أولى الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958، وخلال حرب 1973 العربية ضد الكيان

الإسرائيلي، اتخذت إيران موقفا مساندا بطلب من الجزائر في منظمة "أوبك"، إضافة إلى ذلك هو استعانة الجزائر بخبراء إيرانيين في شركة "سوناطراك" منذ سنة 1972 (بخاري، 2011، ص ص 59 – 60)، كما شهدت العلاقات الجزائرية الايرانية وعلى مدى عقود من الزمن حالة ثبات، خاصة تلك الفترة التي شهدت حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين"، حيث كانت للجزائر علاقات وطيدة مع الجانب الايراني، وثقها التوقيع على الاتفاق الشهير بين إيران والعراق سنة 1975 والمشهور بـ "اتفاقية الجزائر"، والذي وضع نهاية وحدا للخلاف الحدودي بين العراق وإيران، وذلك بين الرئيس العراقي الراحل آنذاك "صدام حسين" وشاه ايران "محمد رضا بهلوي" (إيران والجزائر بعد تاريخي بين المصلحة والمنفعة، 2020)، بالإضافة إلى دور الوساطة الجزائرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء أزمة الرهائن الأمريكيين سنة 1979 (بخاري، 2011، ص 60)، فبعد اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 توثقت العلاقات الإيرانية الجزائرية ونمت بصورة واضحة، حيث مثلت زيارة الرئيس الجزائري السابق "الشاذلي بن جديد" لإيران سنة 1982، أثناء الحرب بين العراقية الإيرانية، تحولا هاما في سياق ما قامت به الجزائر من تمثيل ورعاية المصالح الإيرانية في الولايات المتحدة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وواشنطن في شهر أفريل 1980، وما قامت به الجزائر من دور الوسيط من أجل الإفراج عن 50 دبلوماسيا أمريكيا احتجزوا كرهائن في السفارة الأمريكية بالعاصمة طهران، في 4 نوفمبر 1979، كما كثفت الجزائر من مهام الوساطة الحميدة خلال الحرب بين العراق وإيران سنوات 1980 – 1988، إلى حد أنه في إحدى هذه المهام قتل وزير خارجيتها "محمد الصديق بن يحيى"، إثر تحطم طائرته في ظروف غامضة في 3 ماي 1982 غربي إيران عند الحدود العراقية التركية (لعلامي، 2020)، وهو ما جعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لماذا الجزائر وليس دولة أخرى؟ وما مرد ذلك إلا دليل على عمق العلاقات التي تربط الدولتين (بخاري، 2011، ص 60).

هذا ويرى العديد من المراقبين ان ما شهدته الجزائر طيلة عشر سنوات أو ما سمي بالعشرية السوداء بغض النظر عن الاسباب الداخلية التي كان البلد واقعا فيها، تجلت الأسباب الخارجية والتي كانت في ذروتها في تلك المدة الى

العقلية التي جاءت بها الثروة الايرانية، والتي أعطتها طابعا مُعولما، الأمر الذي جعل العلاقات الجزائرية الإيرانية تتقدم في مرحلة من التحول الدبلوماسي، وتعطي نوعا من المؤشرات على شرخ بات أكيدا في العلاقات ووصولها بذلك إلى مرحلة القطيعة (إيران والجزائر بعد تاريخي بين المصلحة والمنفعة، 2020).

2.4. - مرحلة القطيعة:

لقد أحدثت أحداث 5 أكتوبر 1988 بالجزائر أزمة حقيقية كانت لها نتائجها المؤثرة سواء على النظام السياسي في الجزائر أو حتى على المجتمع، ولعل أبرز مخلفات ونتائج تلك الأحداث هو نشأة عدة أحزاب سياسية، وهذا راجع إلى عدم وجود الفراغ والمتنفس أيام حكم الحزب الواحد، ومن بين أهم التنظيمات السياسية التي انبثقت جراء هذه الأحداث هي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" ومشاركتها في الانتخابات المحلية سنة 1990، وقد كانت النتيجة شبه محسومة لها نظرا للسنوات التي سبقت الانتخابات ونجاح الإسلاميين في التعبئة الجماهيرية، ورغبة هذه الأخيرة في التغيير إلى أوضاع أفضل وهو ما تجسد من خلال فوزها بالانتخابات التشريعية في الدورة الأولى التي تم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية في شهر ديسمبر 1991، وكنتيجة لكل ذلك وما تبعه من تخوف من استيلاء "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" على الحكم، وتحت الضغوط قدم الرئيس "الشاذلي بن جديد" استقالته إلى رئيس المجلس الدستوري في 11 جانفي 1992، ونتيجة لاستقالته قرر أعضاء المجلس الدستوري بالإجماع وقف المسار الانتخابي، وقد قوبل هذا القرار بالرفض من قبل زعماء "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" ما أدى إلى حدوث الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، والتي أدخلت الجزائر في دوامة من العنف والقتل والإرهاب (بخاري، 2011، ص 63).

وما يهم في هذا الموضوع هو موقف إيران من إلغاء المسار الانتخابي حيث نددت وشجبت هذا القرار، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو ما الذي أدى بإيران إلى اتخاذ هذا الموقف؟ وهي التي كانت لها علاقات وطيدة وإيجابية في معظمها مع الجزائر، وللإجابة عن ذلك لا بد من الإشارة إلى دولة إيران أو الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد نجاح الثورة الإسلامية فيها، حيث أن نجاح هذه الأخيرة وإقامة نظام إسلامي فيها، جعلها ترى فيه نظاما إسلاميا ونموذجا يقتدى به وتسعى إلى تصديره إلى جميع أنحاء العالم (بخاري، 2011، ص 64)،

وفي هذا الصدد أشارت دراسة لـ "أنور مالك" تبين مدى ارتباط إيران بالأزمة الجزائرية ودورها الكبير في دعم الإسلاميين بجميع الوسائل المتاحة لتجسيد دولة الخلافة الإسلامية في الجزائر، والتي هي بمثابة المنطلق إلى مختلف دول الجوار المغاربية، وقد أشارت هذه الدراسة أيضا إلى العلاقات التي كانت تربط أعضاء "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بإيران، والتي يستند فيها إلى شهادات بعض المنخرطين الذين كانوا ينشطون ضمن التنظيم الإسلامي في الجزائر، والذين اعترفوا بأنهم قد تلقوا تدريبا في المعسكرات التابعة للحرس الثوري الإيراني في إيران، هذا إضافة إلى تكوين سياسي ليسهل لهم عملية إدارة البلاد بعد القضاء على النظام القائم ومختلف المؤسسات لسياسية والإدارية والعسكرية التابعة له (بخاري، 2011، ص 65).

لقد انتقلت في هذه المرحلة العلاقات الجزائرية الإيرانية من المميزة والمثالية" إلى المتوترة والسيئة، بعد تبني إيران موقف مساند لـ "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" (لعلامي، 2020)، إذ اتهمت الحكومة الجزائرية في عهد رئيس الوزراء الجزائري السابق "رضا مالك" إيران بدعمها السياسي والإعلامي لـ "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، واتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية، كما تراجعت الجزائر عن رعاية المصالح الإيرانية في أميركا (ولد سالم، 2020)، وقد تزامن ذلك مع مبادرة الجزائر بإبعاد 7 دبلوماسيين إيرانيين، من بينهم الملحقان العسكري والثقافي في السفارة الإيرانية، تطبيقا لقرار تقليص مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، واضطرت الجزائر لاحقا إلى سحب سفيرها وعدد من كبار مساعديه من طهران بعد قيام إيرانيين بمحاصرة السفارة الجزائرية ومنزل السفير الجزائري، وجاء بعدها قرار الجزائر قطع العلاقات مع إيران في شهر مارس 1993 إبان حكم المجلس الأعلى للدولة بقيادة "علي كافي" (لعلامي، 2020)، ومع مرور الوقت عززت إيران من دعمها لاعتقادها أن الوقت يعمل لصالح الإسلاميين خاصة في السنوات التي شهدت ذروة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" عامي 1994 – 1995، فقد دخلت جهات رسمية إيرانية على الطريق حيث تطرقت أحد الشهادات والاعترافات من إرهابيين سابقين بالتقائهم في فترة تدريبهم في إيران بـ "أحمد نجاد" الرئيس الإيراني السابق والذي كان حينها عمدة العاصمة الإيرانية طهران، والذي أكد دعمه لهم، وأن البلدية تحت

تصرفهم في كل ما يحتاجونه خلال فترة تكوينهم العسكري (بخاري، 2011، ص ص 66 – 67)، وقد استغلت إيران هؤلاء الإرهابيين بتلقينهم الفكر الشيعي من أجل تشييع الجماعات الإسلامية، وذلك من خلال زرع أتباع لهم من الحاملين للمذهب الشيعي في أوساط الجماعات المسلحة (بخاري، 2011، ص 67)، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة تشنج وتوتر العلاقات الجزائرية الإيرانية حيث فقدت بذلك إيران حليفا قويا بجم الجزائر، على الرغم من أنه في نهاية تسعينيات القرن العشرين قد ظهرت بوادر للتصالح في عهد الرئيس السابق "اليامين زروال"، من خلال إعلان إيران دعمها لسياسة المصالحة الوطنية وتحقيق الوئام الوطني والسلم المدني (لعلامي، 2021)، ومساعي الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" فتح آفاق لإنهاء الأزمة السياسية والأمنية.

3.4. – مرحلة التقارب الحذر:

لقد شهدت الفترة التي تلت مرحلة القطيعة بين الجزائر وإيران تطورا ملموسا في مختلف الميادين والمجالات، وقد عرفت بتبادل الزيارات من أعلى مستوى بين الدولتين، فبعد اللقاء التاريخي بين الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" ونظيره الإيراني "محمد خاتمي" في شهر سبتمبر 2000 على هامش قمة اجتماعات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في "نيويورك" والذي كان مؤشرا على عودة العلاقات إلى سابق عهدها، فتوالت الزيارات المتبادلة بين الطرفين ما تولد عنها ترطيب الأجواء وكسر الجليد بين الطرفين (بخاري، 2011، ص 131)، وقد تُوِّجت تلك اللقاءات بتعيين وتبادل الدولتين السفراء في شهر أكتوبر 2001، كما تجسدت الرغبة في تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة الجزائرية الإيرانية، والتي عقدت أول اجتماع لها في شهر جانفي 2003 بالجزائر، لتفعيل التعاون في جميع المجالات، خاصة القطاعات الصناعية والزراعية والثقافية والعلمية، وبهذا الخصوص؛ يمكن رصد دلالة الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى إيران، ومحادثاته مع الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي"، في شهر أوت 2001، الذي أكد أن "القطيعة بين البلدين يستفيد منها أعداء الشعبين والبلدين"، وتوجت الزيارة بالتوقيع على عدة اتفاقيات تعاون في قطاع السكن والمؤسسات الصغيرة والمالية والتجارة والصيد البحري، وفي نفس السياق، جاءت زيارة رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني

"مهدي كروبي" للجزائر في أكتوبر 2003، إذ سمحت الدورة الأولى للجنة المختلطة الجزائرية الإيرانية للتعاون الاقتصادي، والتي أنشئت سنة 1983 في اجتماعها بالجزائر في ديسمبر 2002، بتحديد ملامح التعاون المتعدد للقطاعات الذي يرغب الطرفان في تطويرها (لعلامي، 2020).

وقد شكل التطور الأكثر بروزا وأهمية؛ الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس السابق "بوتفليقة" إلى إيران في الفترة الممتدة بين 17 و20 أكتوبر 2003، والتي توجت بتوقيع 18 اتفاقا للتعاون الثنائي في مجالات القضاء والنقل والصناعة والمالية والحماية المتبادلة للاستثمارات إضافة إلى الزيارات المتبادلة للوزراء ومسؤولي البلدين (لعلامي، 2020)، وقد قابل تلك الزيارة؛ زيارة "حسن النية" التي قادها "محمد خاتمي" للجزائر في شهر أكتوبر 2004، لمدة ثلاثة أيام وبدعوة من نظيره الجزائري، وهي الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران العام 1979، بعد زيارة "إذابة الجليد" التي قام بها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" إلى إيران في أكتوبر 2003، عقب ثماني سنوات من القطيعة والتوتر والمقاطعة (لعلامي، 2020)، حيث جاءت في إطار الدبلوماسية الناعمة والتي عرفت آنذاك من خلال هذه الزيارة التي جاءت لإعادة توجيه مجرى النهر إلى النهج الصحيح في العلاقات، ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات الجزائرية الإيرانية نوعا من التوافق المبدئي القائم على الحذر في المواقف، وهذا ما شهده عام 2000 حيث تم تبادل واعتماد السفراء بين الدولتين (إيران والجزائر بعد تاريخي بين المصلحة والمنفعة، 2020).

لقد جسدت تلك الزيارات الرسمية منعطفا بارزا في الانتقال بالعلاقات الثنائية الجزائرية – الإيرانية من درجة الحسن إلى الأحسن، في سياق تسوية رواسب "الأزمة" التي اندلعت بين الدولتين بداية تسعينيات القرن العشرين، حيث برزت آنذاك مؤشرات القطيعة، التي طويت من خلال تبادل الزيارات بين الرؤساء وكبار المسؤولين والتوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون (لعلامي، 2020)، وقد تكثفت الاتصالات بعدها واتسع التعاون بين البلدين حيث زار وزير الشؤون الخارجية "منوشهر متكي" الجزائر في شهر أوت 2006، كما زارها مسؤول الملف النووي الإيراني "علي لارجاني" في شهر جوان 2006 (ولد سالم، 2020)، وخلال زيارة وزير الطاقة والمناجم الجزائري السابق "شكيب خليل" المبعوث الخاص

للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" صرح الرئيس الإيراني السابق "محمود أحمدي نجاد" وهو يستقبل "شكيب خليل" في شهر نوفمبر 2006 عن استعداد إيران لوضع خبراتها في مجال الطاقة النووية تحت تصرف الجزائر (لعلامي، 2020)، من خلال قوله: "إيران مستعدة لوضع خبراتها في مجال الطاقة النووية تحت تصرف الجزائر" (ولد سالم، 2020)، ومن ذلك تتضح مكانة العلاقات بين الدولتين.

كما تعكس العلاقات الإيرانية - الجزائرية في الوقت الراهن تطابق وجهتي نظريهما بشأن قضايا رئيسية كالقضية الفلسطينية وما يحدث في العراق، علاوة على أن تلك العلاقات مؤهلة على تعرف المزيد من التنسيق والتقارب خصوصا أن بالرئيس الجزائري السابق "بوتفليقة" أكد أكثر من مرة على حق حكومات الجنوب في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، مما يعني ضمنا الوقوف إلى جانب إيران في موضوع ملفها النووي (ولد سالم، 2020).

وعن مستقبل العلاقات الجزائرية الإيرانية خاصة بعد ما وقع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على قرار رسميٍ بإعادة فرض العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، يرى الباحث الإيراني "محمد علي ميرزائي" بأن "الجزائر ليست دولة مستباحة فاقدة للمرجعية السيادية حتى تنجح بعض الدول الغنية في المنطقة في أن تفرض عليهما موقفا ضد إيران، فكرامة الشعوب واستقلاليتها وشرف الدول وسيادتها لا تباع ولا تشترى بالمال والتطبيع والتهديد، وأملنا في الجزائر شعبا وحكومة كبير وإلى الآن لم نجد غير العقلانية الاستراتيجية والحرص على الوحدة في الأمة من طرف الجزائر" (بن مسعود، 2020).

5. - تجليات محاولات التغلغل الإيراني في الجزائر وأدواته:

إن رصد التوغل الإيراني في منطقة المغرب العربي وأدواته وتجلياته، يحيلنا إلى الوقوف على معطى مهم يتمثل في الفهم الإيراني الدقيق لطبيعة دول المنطقة، والمحددات الداخلية والخارجية التي تسهم في صناعة سياستها، وهو ما جعل إيران تأخذ في الحسبان خصوصية دول المنطقة في محاولاتها الاختراقية لها وتغلغلها فيها، فبالنسبة لتجليات محاولات التغلغل الإيراني في الجزائر، فإن

ما يظهر ذلك بشكل ملموس هو الاستغلال الحثيث لأدواته والتي يمكن رصدها فيما يلي:

1.5. - المستشاريات والملحقيات الثقافية:

تؤدي الملحقيات الثقافية التابعة للسفارة الإيرانية دورا كبيرا في دعم التغلغل داخل الجزائر وحتى بقية دول المغرب العربي عن طريق استغلال المال في نشر التشيع، وذلك بدعم الجمعيات والأنشطة والثقافية والفنية الهادفة للتعريف بالثقافة الإيرانية، والتأثير على الفئات الهشة والمهمشة، ويمثل المركز الثقافي الإيراني أهم آليات هذا المسار الناعم، وذلك بتدعيم المشاركات في معارض الكتاب والأسابيع الثقافية، حيث لا يمكن التغافل والأخذ في الحسبان الدور الذي تؤديه المستشارية الثقافية في "بروكسل" في استمالة المهاجرين من أصول مغاربية (السلامي، 2021).

لقد استطاعت الدبلوماسية الثقافية أن تؤدي دورا كبيرا في تعزيز العلاقة بين الجزائر وإيران، وذلك من بث التلفزيون الإيراني العديد من الأفلام الجزائرية التي تؤرخ للثورة الجزائرية ونضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وقد أفاد السينمائيون الإيرانيون الكثير من المدرسة السينمائية التي أرشفت الثورة الجزائرية ومحنة الشعب الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي وقد سمح لهم ذلك بإنتاج أفلام ناضجة عن الثورة الإسلامية الإيرانية وفترة الحرب الإيرانية العراقية، وقد عرضت عشرات من هذه الأفلام في أسابيع الأفلام الإيرانية في الجزائر والتي أقبل المواطنون الجزائريون على مشاهدتها، ومن باب تعميق التعاون الثقافي بين الجزائر وإيران طلبت إيران من الجزائر فتح فرع للغة الفارسية في الجامعة الجزائرية (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020)، كما تشارك إيران أيضا في الكثير من النشاطات الثقافية بالجزائر، ومنها المشاركة في مهرجان "قسنطينة" عاصمة الثقافة العربية، وكذلك المشاركة الفخرية في مهرجان "عنابة" للفيلم المتوسطي، كما شاركت إيران في مهرجان السينما الدولي بالجزائر، وقد كان لزيارة وزير الثقافة الإيراني "رضا صالحي أميري" للجزائر دور إيجابي في تعزيز العلاقات بين البلدين، حيث صرح في الجزائر قائلا: "إن إيران تولي أهمية كبيرة للعلاقات الثقافية مع الجزائر، وإن الرئيس "حسن روحاني" قد أكد على ضرورة تعزيز العلاقات الثقافية مع الجزائر، وإن هذا قد

يؤثر إيجابا على العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين" (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020).

وفي الوقت نفسه، فقد سعت إيران إلى نشر المذهب الشيعي الإثني عشري عبر سفارتها في الجزائر، وتشكيل خلايا شيعية في الدولة التي يتواجدون فيها، حيث يتم تمويل وتنظيم زيارات لعناصر منها لمدينتي "طهران" و"قم"، وخلال تلك الزيارات يلتقون بالمخابرات الإيرانية ورجال الدين، وهناك يتم تدريبهم على خطة معينة لنشر التشيع بين أبناء وطنهم، الشيء الذي لا يعرفه هؤلاء المتشيعون أن المخابرات الإيرانية لا تثق بهم بل تحتمل أنهم مكلفون بمهمة مزدوجة ومضادة أو ربما يتمردون عليها لاحقا، لذلك يتم توريطهم في علاقات نسائية سواء عبر المتعة أو غيرها، ويجري تصويرهم في غرفهم بالفنادق أو الشقق التي يتواجدون بها، وهي مجهزة بكاميرات سرية عالية الجودة والدقة وأجهزة متطورة تحتفظ بحركاتهم وهمساتهم، لذلك لم نسمع يوما أن متشيعا زار إيران ثم عاد عن تشيعه أو انتقدها في أدنى موقف، وتتكون الملحقيات الثقافية في السفارات الإيرانية من ضباط في الحرس الثوري يتخفون بقناع الثقافة، تدربوا باحتراف على العمل في إطار تصدير ثورتهم، ومهمتهم الأساسية هي تشكيل خلايا شيعية في البلدان التي يتواجدون فيها، وهذه الخلايا التي تبدأ بالتشيع الديني ثم تأتي العمالة لجهاز استخبارات، وبعدها يجري تشكيل طائفة ثم ميليشيات ثم محاولة الهيمنة على الدولة، هذه هي سلسلة العمل الاستخباراتي الذي تقوم به سفارات إيران من خلال ملحقها الثقافي، ويتقوى نشاطه ويزداد عندما تكون العلاقات هادئة وطبيعية بين الدولتين، فلا شيء يراهن عليه الحرس الثوري في بداية تشكيل خلايا شيعية تابعة للولي الفقيه في بلد ما، مثل أن يجري العمل في صمت ولا يثار عليه أدنى غبار، فالفوضى هي الهدف وليس البداية ولا الوسيلة لمرحلة معينة في تنفيذ الأجندة الإيرانية (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020)، ومن دلائل التورط الإيراني المباشر في الأزمة السياسية والأمنية الجزائرية فترة العشرية السوداء بالتسعينيات، نذكر المستشار الثقافي لدى السفارة الإيرانية في الجزائر "الشيخ النعماني"، والذي كان بمثابة أداة ربط مع حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" من خلال أحد قياديها "عزوز بن طلحة" الذي حول المركز الثقافي الإيراني في الجزائر إلى مكتب ارتباط مع تنظيمات

الموجة الأصولية على خلفية الإطاحة بالنظام واستبداله بالخلافة الإسلامية (بخاري، 2011، ص 66).

وما أصبح يؤرق الجزائر هو وجود الملحق الثقافي في السفارة الإيرانية "أمير موسوي" حيث كانت هناك عدة سجالات على خلفية اتهامه بنشر "الفكر الشيعي" بالجزائر، ومنذ تعيينه في منصبه في شهر فيفري 2015، قام "أمير موسوي" وهو أيضا المدير السابق لمعهد الدراسات الاستراتيجية في طهران، والدبلوماسي الذي شغل مناصب في دول عدة، بجولات عبر الولايات الجزائرية اتسمت بأنها مشبوهة وبأن نشاطاته محرجة للدولة الجزائرية، كما اتهمت تقارير جزائرية "موسوي" بأنه عضو في الحرس الثوري وضابط كبير في الاستخبارات الإيرانية، وقد ربطته علاقات بالميليشيات والجماعات المتطرفة السنية والشيعية في الشرق الأوسط منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، كما جاء في بعض تلك التقارير أن المرشد الأعلى الإيراني "علي خامنئي" قد أصدر كتابا خطيا بتعيين "موسوي" مسؤولا عن ملف نشر الفكر الشيعي في دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر، وهو ما أثار حفيظة الأخيرة، مما جعل المستشار السابق في وزارة الشؤون الدينية الجزائرية "عدة فلاحي" صديق "موسوي"، يكتب له في 4 ماي 2018 بأن نشاطاته وتحركاته عبر التراب الوطني واتصالاته المكثفة والمتشعبة بفعاليات المجتمع المدني والتي ذهب إلى استعراضها وبشكل مفرط عبر شبكات التواصل الاجتماعي "الفيس بوك والتويتر"؛ قد أضحت تثير القلق وتطرح العديد من الأسئلة الحرجة والمحرجة حتى بالنسبة للمصالح الأمنية" (غازي، 2020)، وعليه ومن خلال ما تم ذكره فإن ملف المد الشيعي أصبح يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الجزائر في علاقاتها مع إيران، حيث تبحث هذه الأخيرة عن طريق الجزائر على بيئة وبوابة لها في منطقة المغرب العربي.

1.5. -العلاقات الاقتصادية:

يذهب التغلغل الإيراني في الجزائر والأمر نفسه في بقية دول المغرب العربي نحو استغلال الاقتصاد باعتباره أداة من أدوات القوة الصلبة (السلامي، 2021)، حيث شهد التبادل التجاري بين الجانبين الإيراني والجزائري نموا بوتيرة سريعة (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020)، وعلى الرغم من ضئالتها وذلك بشهادة

المسؤولين في كل من الجزائر وإيران والتي كانت بقيمة 9 مليون دولار سنة 2006، إلا أنها ارتفعت لتصل إلى 24 مليون دولار سنة 2007 أي بعد سنة واحدة، وقد استمرت لتصل في الزيادة لتصل إلى 200 مليون دولار سنة 2009، وبالتالي فإن ما يلحظ في المبادلات التجارية بين الطرفين أنها آخذة في الزيادة بوتيرة كبيرة من سنة إلى أخرى (بخاري، 2011، ص 136)، كما يتقاسمان مواقف متطابقة في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، ولدى البلدين وضع مشابه ناتج من التأثير القوي لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد داخل الجزائر وإيران، وقد بات العامل النفطي محددا رئيسا في العلاقات الإقليمية للجزائر مع تراجع أسعار البترول خلال الفترة الأخيرة، لكون البترول المصدر الأساسي للحفاظ على أمن المجتمع من الاضطراب من خلال دعم القدرة الشرائية للمجتمع، وهو موضوع يثير نقاشا داخليا كبيرا بين النخب السياسية، خاصة أن الجزائر تعيش احتجاجات في الجنوب بسبب تداعيات استخراج النفط الصخري، وبالإضافة إلى تضارب وجهات النظر مع دول الخليج حيال التعامل مع أسعار النفط (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020).

إضافة إلى الشراكة في مجال النفط والغاز والسيارات، تساهم إيران في مجال البناء من خلال الشركات الإيرانية التي تنجز مئات الوحدات السكنية في مختلف المناطق الجزائرية (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020)، حيث أصبحت شركات العقار الإيرانية تنافس شركات أخرى صينية ومصرية وتركية وحتى جزائرية في إنجاز البنايات والعقارات، وفي هذا السياق تم توقيع عقد بين الطرفين بقيمة 320 مليون أورو لإنجاز مركب للإسمنت في "أدرار"، والتي تقدر طاقته الإنتاجية بمليون طن (بخاري، 2011: 134)، وفي شهر ماي 2006 أقامت إيران أول معرض تجاري صناعي لها في الجزائر، إذ عملت الدولتان على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة، اجتمعت لأول مرة في سنة 2003، لتعمل على تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي، الصناعات الصغيرة، الشؤون المالية، الطب البيطري، التعاون القضائي وتطوير النشاطات الاقتصادية (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020)، حيث قامت تلك اللجنة بالتوقيع على 20 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجانبين في العاصمة "الجزائر"، كما تم تعيين لجنة المتابعة وذلك لتقييم ما وصلت إليه الاتفاقيات المبرمة من نتائج سواء السلبية أو الإيجابية

والعمل على تحسين مستوى التبادلات التجارية (بخاري، 2011: 133)، ففي سنة 2008 زار النائب الأول للرئيس الإيراني "برفيز داودي" الجزائر حيث تم من خلال هذه الزيارة مناقشة عدد من القضايا تتعلق بالتبادل الاقتصادي والأمني، ثم بلغت هذه العلاقات ذروتها بعد زيارة الوزير الأول الجزائري آنذاك "أحمد أويحيى" لإيران في شهر نوفمبر 2010 أين تم توقيع 11 اتفاقية شراكة مع نظيره الإيراني "محمد رضا رحيمي" في مختلف المجالات وأهمها المجال الاقتصادي كالصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية، وكذا المجال الزراعي ومجال التعليم العالي، وخرج أويحيى بخارطة طريق تؤطر العمل بين البلدين، ويضاف إلى سجل المبادلات الاقتصادية التوقيع على مشروع توأمة ميناء "بجاية" وميناء "الخميني" إلى جانب ما جاء بعده من اتفاقيات شملت عدة قطاعات كان من بينها التوقيع على خمس اتفاقيات تعاون اقتصادية (إيران والجزائر بعد تاريخي بين المصلحة والمنفعة، 2020)، وفي ختام أعمال هذه اللجنة الثنائية الإيرانية الجزائرية، وقع الوزير الأول الجزائري السابق "أحمد أويحي" ونظيره الإيراني السابق "محمد رضا رحيمي" على أول مذكرة تفاهم للجنة العليا المشتركة للتعاون بين البلدين، والتي هي عبارة عن ورقة طريق للتعاون بين الدولتين إلى غاية انعقاد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة في الجزائر سنة 2012 (بخاري، 2011، ص ص 137 – 138).

كما تعززت الجهود الرامية لتحسين العلاقات التجارية بين البلدين إثر زيارة النائب الأول للرئيس الإيراني "اسحاق جهانغيري" إلى الجزائر نهاية سنة 2015، إذ سعت الجزائر لتعزيز علاقاتها التجارية مع إيران منذ رفع الحظر الاقتصادي عن الأخيرة، ففي شهر فيفري 2015، وقعت اللجنة العليا المشتركة الجزائرية الإيرانية خمس اتفاقيات تعاون في مختلف المجالات الاقتصادية لتعزيز الشراكة بين البلدين، وعبرت الجزائر عن استعدادها التام لترقية الحوار بين البلدين وتكثيف التشاور والتنسيق خاصة في ظل الوضع الدولي حينها والذي كان يسجل توترات، وفي شهر ماي 2016 وقعت كل من إيران والجزائر على 19 مذكرة تفاهم؛ 15 منها في مجال صناعة السيارات وقطع الغيار (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020)، وعلى إثر ذلك ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين حسب السفير الإيراني بالجزائر "رضا العامري" إلى حدود

30 مليون دولار سنويا، متوقعا ارتفاعه في الأشهر اللاحقة خاصة بعد دعوة وطلب الوزير الأول الجزائري السابق "عبد المالك سلال" بإقامة شركات مختلطة بين الطرفين لأجل الدخول إلى السوق الإفريقية، داعيا رجال الأعمال الإيرانيين إلى الاستثمار في الجزائر (بن مسعود، 2020)، ويمكن القول أن العلاقات الاقتصادية لم تكن قوية بنفس مستوى العلاقات السياسية، إلا البلدين بذلا جهودا إيجابية لتعزيز العلاقات الاقتصادية (التقارب الإيراني – الجزائري، 2020)، إذ تعتمد كثيرا إيران على هذه الأداة "الدبلوماسية المرنة" أو ما تسمى "الدبلوماسية الاقتصادية" من أجل توطيد علاقاتها مع الجزائر والذي ترقبه بالجزائر بنظرة تقاربية حذرة، من مساعي إيران أن تعتمدها كأداة مهمة في التغلغل والحضور القوي في الجزائر، والتي ترى فيها البوابة الرئيسية في توسيع نفوذها وتغلغلها في منطقة المغرب العربي.

وفيما يخص التقارب الجزائري الإيراني الحذر وتأثيره على العلاقات الجزائرية الخليجية المتينة، فإن الجزائر لا تمانع مثل بقية الدول المغاربية بناء علاقات دبلوماسية طبيعية وسلمية مع إيران، مبنية على احترام المصالح المشتركة، غير أن توجسها من تمادي إيران في سياساتها الطائفية، واستغلال المد الشيعي كأداة للتأثير في نسيجها الاجتماعي، وخلق جماعات ضغط داخل المنطقة المغاربية، جعل من العلاقات الجزائرية الإيرانية لا ترقى إلى مستوى التعاون الاستراتيجي الكبير، حيث يطبعها الاختلاف في وجهات النظر تجاه العديد من القضايا والأزمات في إقليم الشرق الأوسط، خاصة في ظل ارتباط الجزائر وبقية دول المغرب العربي بعلاقات قوية ومتينة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يشكل ذلك حاجزا أمام التغلغل الإيراني في المنطقة، وفي هذا الصدد يبقى تفاعل الجزائر مع إيران محصورا في السعي إلى بناء علاقات سليمة - يظهر عليها جليا التقارب الحذر – وشغل دور هام في إطار "دبلوماسية الأزمات" لتقريب وجهات النظر بين دول الخليج العربي وإيران، إذ تبقى الجزائر الأكثر قدرة على القيام بهذا الدور، بحسبان تنسيقها الكبير مع إيران من داخل "أوبك"، وكذا تلاقي أجنديتهما تجاه العديد من الأزمات الدولية سواء في سوريا أو غيرها (السلامي، 2021)، أما بخصوص الأزمات الخليجية البينية الحاصلة في السنوات الأخيرة وتعارض الآراء فيما بينها، تسعي الجزائر إلى

الإفادة من تطلعاتها بشأن معالجة المشاغل العابرة للأوطان والأقاليم، والتي حلت مكان المقاربات الجيوستراتيجية للعلاقات بين دول الخليج والمغرب العربي، ولذلك لا بد من التخلي الإيراني عن دبلوماسية الصفقات وإطلاق حوار استراتيجي وأمني أكثر نضوجا وشفافية (روسيلييه، 2020)، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل أيضا على تقريب وجهات النظر والتعاون مع دول المغرب العربي في إطار دائما عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول مع دول المغرب العربي لمحاصرة المدي الشيعي الإيراني الذي يريد أن يجد موطن قدم له في دول المغرب العربي ذات الانتماء السني المالكي.

6. -خاتمة:

وما يمكن أن نخلص إليه في موضوع العلاقات الإيرانية الجزائري، هو أن تلك العلاقات الثنائية كانت متعددة المستويات والدرجات، إذ وصلت إلى أعلى مستوى لها خاصة فترة نهاية خمسينيات القرن العشرين وكذا السبعينيات نفس القرن، لدرجة وصولها لأن تكون بينهما علاقات استراتيجية، كما وصلت إلى أدنى مستوى لها لدرجة الوصل للقطيعة النهائية فترة تسعينيات القرن العشرين نتيجة التدخل الإيراني في الشأن الداخلي الجزائري بمختلف الأشكال وهو ما لا لم تكن ترغب به الجزائر مطلقا، لحد أنها أصبحت تصنف في خانة التهديد الأمني والسياسي للجزائر، وقد شهدت الفترة التي تلت مرحلة القطيعة تقاربا نسبيا بدأ شيئا فشيئا يذيب الجليد في العلاقة بين الدولتين، فقد مهدت الزيارات المتبادلة بينهما بوصولها إلى المستويات بين مسؤوليهما، وهو ما أعطى مؤشر إيجابي في منحى تصاعدي في العلاقات بين كل من الجزائر وإيران، ومرد ذلك هو المحاولات الإيرانية لتصحيح أخطائها تجاه الجزائر خاصة بعد أن فقدت حليف بحجمها، والتي من شأنها أن تخفف عليها من الضغوط السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي فرضها عليها الحصار الأمريكي والغربي، وهاجس دول الخليج العربي من التطبيع معها والذي وضعها في موقف لا تحسد عليه، ومن أجل فك العزلة المفروضة عليها، وكذا كسب حلفاء جدد في منطقة دول المغرب العربي وهذا ما تعول عليه ايران من ضمان لحلفائها التاريخيين القدماء كالجزائر، وبالنسبة للجزائر فرغم إعادة تفعيل علاقاتها مع إيران إلا أن تفاعلها معها بقي محصورا في السعي إلى بناء علاقات سليمة يظهر عليها جليا التقارب الحذر، وكذا الرغبة في شغل دور هام في إطار "دبلوماسية الأزمات" لتقريب وجهات النظر بين دول الخليج العربي وإيران، إذ تبقى الجزائر الأكثر قدرة على القيام بهذا الدور، بحسبان تنسيقها الكبير مع إيران من داخل "أوبك"، وكذا تلاقي أجنديتهما تجاه العديد من الأزمات الدولية سواء في سوريا أو غيرها، في ظل العلاقات الجزائرية القوية والمتينة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وما يجب التأكيد عليه في هذا الصدد هو أن تؤسس إيران علاقاتها مع الجزائر أو بقية الدول المغاربية على مبادئ سليمة، مبنية على احترام سيادة الدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

المراجع

1 - السلامي، سامي. (2021). تعارض الأجندات: مسارات الصعود والهبوط في العلاقات الإيرانية – المغاربية، تاريخ المعاينة: (2021/01/23)، نقلا عن موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، على الرابط التالي: https://bit.ly/30F3o9k

2 - القصير، كمال. (2014). إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير، سلسلة تقارير، 12 أفريل 2014، مركز الجزيرة للدراسات.

3 - بن مسعود، عبد القادر. (2020). السر وراء تمتع الجزائر بعلاقات قوية مع إيران رغم اعتراض جيرانها، تاريخ المعاينة: (2020/02/25)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/2PQRiHU

4 - بوخاري، محمد. (2011). "العلاقات الجزائرية الإيرانية 1993 – 2010: دراسة في مبررات القطيعة ودوافع الانفراج"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

5 – روسيلييه، جاك. (2020). التعاون المفكّك بين الخليج والمغرب العربي، تاريخ المعاينة: (2020/01/18)، نقلا عن موقع كارينجي على الرابط التالي: https://bit.ly/3vnLENE

6 – غازي، محمد. (2020). الملحق الثقافي الإيراني في الجزائر يغادر منصبه... قصة اتهام طهران بنشر الفكر الشيعي، تاريخ المعاينة: (2020/02/24)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3rJ8Y6l

7 – كلاع، شريفة. (2015). دور ومكانة إيران في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003 – 2013، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

8 - لعلامي، جمال. (2020). كرونولوجيا العلاقات الجزائرية الإيرانية: من الثورة الإسلامية والفيس إلى القطيعة، تاريخ المعاينة: (2020/02/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3vke23s

9 – ولد سالم، سيدي أحمد. (2020). العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في أغلب مراحلها، تاريخ المعاينة: (2020/02/27)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lbsXIo

10 – (2020). إيران والجزائر بعد تاريخي بين المصلحة والمنفعة، تاريخ المعاينة: (2020/02/12)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3rQ5fUU

11 – (2020). التقارب الإيراني – الجزائري، تاريخ المعاينة: (2020/02/01)، نقلا عن موقع مركز المزماة للدراسات والبحوث، على الرابط التالي: https://bit.ly/30EJZVZ